

موقف الأقلية الأوربية من نشاط الحركة الإصلاحية الجزائرية

(جمعية العلماء المسلمين الجزائريين أنموذجا)

الطالب الدكتورالي: صبور لحسن

جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر

lahcene.sabour@univer-mascara.dz

المشرف: الأستاذ الدكتور برنو توفيق جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر

taoufik.bernou@univer-mascara.dz

تاريخ الإرسال: 2024 /02 /11؛ تاريخ القبول: 2024 /12 /07

Abstract:

Since 1830, France has considered Algeria a settler colony, and realized early on the importance of the presence of French-European civilian settlers to support the occupation and realize the colonial project, wish contributed to the emergence of European minority enjoying all the privileges at the expense of the majority of the country's indigenous population, while targeting the components of their religion and historical cultural identity.

In the wake of world war I, the Algerian elite was able to adapting a new road map that thwarted the maneuvers of the French administration in general, and failure of the French Algeria project, resurrecting a national awakening capable of challenging and standing up the goals of French imperialism. Thus, the Algerian national movement was formed, wish waged the political struggle, and the association of Algerian Muslim scholars is considered one of these active poles in the national arena that comforted the colonialist force until the outbreak of the November 1954 revolution.

The key words:

Settlement colony – the European minority – Algerian elite – French Algeria – Algerian national movement – association of eulémas Algerian Muslim.

الخلاصة:

اعتبرت فرنسا الجزائر منذ 1830م مستعمرة استيطانية، وأدركت مبكرا أهمية تواجد المستوطنين من المدنيين الفرنسيين والأوربيين لدعم الاحتلال وتحقيق المشروع الاستعماري، الأمر الذي ساهم في نشأة أقلية أوربية متمتعة بكل الامتيازات على حساب الغالبية من السكان الأصليين للبلاد مع استهداف مقومات هويتهم الدينية والحضارية والتاريخية.

استطاعت النخبة الجزائرية في أعقاب الحرب العالمية الأولى تبني خريطة طريق جديدة أحبطت مناورات الأقلية الأوربية خاصة والإدارة الفرنسية عامة، وإفشال مشروع الجزائر فرنسية، وبعث يقظة وطنية قادرة على التحدي والصمود أمام أهداف الامبريالية الفرنسية، وهكذا تشكلت الحركة الوطنية الجزائرية التي خاضت النضال السياسي، وتعتبر "جمعية العلماء المسلمين الجزائريين" احد هذه الأقطاب الفاعلة في الساحة الوطنية التي جابهت القوة الاستعمارية لغاية اندلاع ثورة التحرير (نوفمبر 1954م).

الكلمات المفتاحية:

مستعمرة استيطانية – الأقلية الأوربية – النخبة الجزائرية – الجزائر فرنسية – الحركة الوطنية الجزائرية – جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.

مقدمة:

صاحب الاحتلال الفرنسي للجزائر عام 1830 م هجرات متتالية للعنصر الأوربي واستقراره بالبلاد، وذلك تحت شعار "ليكن الاحتلال فرنسيا والاستيطان أوربيا"، الأمر الذي ساهم في نشأة أقلية أجنبية أوربية ذات جنسية فرنسية متمتعة بامتيازات

كبرى على حساب غالبية السكان الجزائريين، ونالت كل الدعم والمساندة المادية والحماية الأمنية بغية تكريس ظاهرة الاستيطان الفعلي والدائم بالمنطقة.

استطاع الشعب الجزائري امتصاص الصدمة التي عاشها خلال القرن التاسع عشر (ق 19 م) لينهض مع بداية القرن العشرين (ق 20 م) مستفيدا من الحرب العالمية الأولى (1914-1918م) وما أفرزته من آثار على المستوى الداخلي والخارجي، والتي مست مختلف ميادين الحياة من اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية، وأوجدت معادلات جديدة في العلاقات الدولية، مما ساهم في تبنيه خريطة طريق جديدة في نضاله ضد السياسة الاستعمارية الفرنسية في شكل حركات سياسية وطنية بايديولوجيات متباينة عموما، وتسعى لتحقيق هدف مشترك يتمثل في احباط كل مناورات الأقلية الأوربية الرامية الى اقامة ماعرف "بالجزائر الفرنسية"، وبعث يقظة وطنية قادرة على التحدي والصمود أمام أهداف الامبريالية الفرنسية .

نشأة الأقلية الأوربية في الجزائر :

منذ بداية الاحتلال ساد التردد لدى قادة فرنسا في تطبيق الاحتلال المباشر والكامل أو اتباع الاحتلال المحدود وغير المباشر لغاية زيارة اللجنة الأفريقية للجزائر سنة 1833 م وإجماعها على مواصلة الاحتلال واخضاع البلاد لارادة فرنسا (داعي محمد، 2015:14)، ثم اتبع القرار بمرسوم 22 جوان 1834 م الذي نص على أن الجزائر جزء من الممتلكات الفرنسية، ودعم بشكل قطعي وحاسم بقانون 04 نوفمبر 1848 م والذي رسمها دستوريا في مادته 109 من الدستور الفرنسي (رابح لونيسي وآخرون، 2010:67).

هكذا عمدت السلطات الفرنسية الى تبني الاستعمار الرسمي، والتوسع فيه ودعمه بالامكانيات اللازمة، ولتحقيق ذلك استعملت كل الطرق والأساليب تحت

الشعار الميكافيلي (الغاية تبرر الوسيلة) مع تطبيق آليات عملية وقانونية لتكريس هذه الاستراتيجية على أرض الواقع والتي تمثلت أساساً في :
الاستيطان :

سعت الإدارة الاستعمارية الفرنسية على جعل الجزائر مستعمرة استيطانية، وغدت هذه الظاهرة عملية خطيرة وفعالة في توجيه السياسة الاستعمارية التي ترمي إلى تعمير الأرض أوربا، وكسر شوكة المقاومة وبسط النفوذ والهيمنة الكاملة، كما أصبحت لدى المستعمر القناعة التامة بأن الاستيطان جزء لا يتجزأ من سياسة الاحتلال وبدأ ذلك جلياً في معظم خطابات الحكام العامين الفرنسيين الذين تناوبوا على السلطة في الجزائر، سواء العسكريين منهم أو المدنيين (صالح عباد، 1984:6)، وهذا ما أكدته الجنرال بيجو (Bugeaud) في 23 فبراير 1840 م : "...أن الغزو بدون الاستيطان سيكون عقيماً..."، وقد شهد الاستيطان تطوراً كبيراً في عهده، وكان أهم شيء نجح فيه هو استخدام الجيش في بناء المستوطنات وفي استصلاح الأراضي وتثبيتها في انتظار وصول الوافدين الجدد من الأوربيين .

لقد ارتكزت اهتمامات الإدارة الاستعمارية لانجاح العملية على فكرة الاستلاء على الأرض، مدركة أن هذا الإجراء يفضي في النهاية الى السيطرة على الشعب الجزائري وسلبه مصدر قوته ومعاشه ووحدته وتماسك قبائله .

برزت قضية الارض وملكيته كمجال حيوي لصراع محتوم بين صاحبها ووافد محتل يسعى لانتزاعها منه، فأستخدم هذا الأخير كل أساليب الاستحواذ على الأراضي وطرد أصحابها بالقوة والارهاب تارة والبيع الشراء والاغراء تارة أخرى، وتطبيق ترسانة من القوانين والمراسيم والقرارات الجائرة التي كانت ترمي الى ضم المزيد من الأراضي ومصادرة ممتلكات الجزائريين لمنحها للمهاجرين الجدد مع تقديم كل المساعدات المادية

والمالية والأمنية لهم بغرض تثبيتهم بالأرض، واستقرارهم في أملاكهم ومزارعهم التي منحت لهم .

سهلت هذه الإجراءات إقامة المستوطنات الجديدة التي انتشرت في ربوع التراب المغتصب، وساعدت على استغلال واستثمار الأرض بما يخدم المصلحة الفرنسية والمستوطنين معا .

هكذا اجتهدت الإدارة الاستعمارية في إيجاد شعب فرنسي بالجزائر عن طريق تنشيط حركة توطين واسعة للمهاجرين الأوروبيين بها كدعامة ديموغرافية تكرر أحقيتهم في البلاد، وهذا ما أكده النائب أوغست بيردو (Auguste burdeau) أمام البرلمان الفرنسي في الأربعينيات من القرن 19م : "... إن الهدف الرئيسي من استقرارنا في الجزائر هو خلق سلالة فرنسية، مكونة من المهاجرين الفرنسيين والأوروبيين المتجنسين ..."(يحيى بوعزيز، 2007:23).

الهجرة الأوروبية و آلية التجنيس :

انطلاقاً من هذه الدعوات والتصريحات المصحوبة بالاجراءات العملية، فتح باب الهجرة الأوروبية الى الجزائر على مصرعيه، وكانت هذه الموجات البشرية من معظم البلاد الأوروبية ومن مختلف الفئات الاجتماعية، لغاية أن أصبح هؤلاء الدخلاء المتمتعين بحق المواطنة الفرنسية، والثلة اليهودية المتجنسة (بقرار كريميو 1870 م) القوة الفعلية في تثبيت الوجود الاستعماري الفرنسي في الجزائر.

يمكن أن نلخص اصرار منظري الأستعمار الفرنسي في انشاء جالية أوروبية بالجزائر في النقاط التالية :

- أن الجالية الأوروبية هي قوة مدعمة للتواجد العسكري ضد أي حركة جزائرية مناهضة للاستعمار .

- قدرتها على الإشراف بكفائتها الفنية على تحضير المواد الأولية وإرسالها الى فرنسا خاصة وأروبا عامة .
- تمتلك قدرة تغيير نمط الفلاحة الجزائرية ذات الطابع المعاشي الى زراعة حديثة ومتطورة تخدم السوق الفرنسية وتلي حاجياتها .
- تمثل وساطة نشطة بين المنتجات الصناعية الفرنسية الحديثة والشعب الجزائري الذي لا يزال يعتمد على الصناعة اليدوية.
- تمثل مصدرا هاما في تزويد الادارة الفرنسية بالموظفين (صالح عباد، 1984:7).

مما لا شك فيه أن الادارة الاستعمارية الفرنسية والمستوطنين تيقنوا أن البقاء الدائم في الجزائر والحفاظ عليها كمكسب استراتيجي في اقامة صرح الأمبرطورية الفرنسية فيما وراء البحار، يتطلب جهودا كبيرة لاختضاع الشعب الجزائري لأرادتهم، ولا يمكن تحقيق ذلك الا من خلال تطبيق سياسة الفرنسة الكاملة للبلاد ارضا وشعبا، وضرورة إحداث تغيير جذري في البنيات العامة من سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية ودينية في المستعمرة وأهلها.

رأى دهاقي السياسة الاستعمارية الفرنسية أن أفضل وأنجع آلية لتحقيق هذا الحلم الفرنسي بالجزائر وبشكل أبدي هو إيجاد شعب أروبي الأصل فرنسي الجنسية بهذه البلاد، وهو ما أصطلح عليه "بالأقلية الأوربية" بالجزائر، وان عرفت بمسميات عديدة عبر مراحل احتلال الجزائر مثل: المعمرين - المستوطنون الأروبيون - الكولون - الأقدام السوداء - الجالية الأوربية بالجزائر - فرنسيي الجزائر... الخ .

علما أن الادارة الاستعمارية في باريس أو الجزائر لبت كل رغبات هذه الأقلية الأوربية، ومكنتها من الاستئثار بالنفوذ المالي (الاستقلال المالي للمستعمرة)، والسياسي

عن طريق التمثيل والسيطرة على المجالس البلدية والمحافظات والبرلمان والادارة بمختلف فروعها وكذا المؤسسات الأمنية؛ وهكذا حددو معالم برنامجهم الذي نافس على تحقيقه الحكام العامون أمثال : ديقيدون (de guedon)، شانزي (chanzy)، تيرمان (tirman)، ألبير قريفي (albert grevy)، وجول كانبون (jules cambon) وأنصارهم، وكذا منظريهم كدي توكفيل (de tocqueville) والدكتور واري (warnier) وغيرهم ...

و عملت الادارة بمعية المستوطنين على الامتلاك الكلي للجزائر مع ممارسة الاقصاء التام للجزائريين ،وسعيهم لتغيير الخارطة الديمغرافية بتشجيع الهجرة لتقليل الفارق العددي بينهم وبين الجزائريين ،وفي نفس الوقت لم يخفوا قلقهم من تعاظم عدد الجنسيات الأروبية الاخرى أمام تراجع العنصر الفرنسي الأصلي ،لكن الواقع أن الكل، فرنسيا كان أو أوربيا أو اليهود المتجنسين وغيرهم من بعض المتجنسين من الجزائريين كانوا يدا واحدة على الشعب الجزائري ،واصبحت هذه الأقلية الدخيلة تتحكم في مصير الجزائر وشعبها .

شهادات بعض الأوروبيين عن واقع الأقلية الأروبية في الجزائر(اندرى جوليان، 1976: 42-44):

جدير بنا قبل التعرض لموقف الأقلية الأروبية في الجزائر من الحركة الوطنية الجزائرية عموما والاصلاحية خصوصا ،أن نبرز بعض الصفات التي ميزت غالبية هذه الفئة والتي حددت معالمها البيئة والظروف المعيشية والأحداث التاريخية والسياسية التي عايشوها طيلة تواجدهم بالجزائر المحتلة. هذه الميزات التي أصبحت تحدد ميزاجهم وطرق تعاملهم مع المتربول (métropole) من جانب والسكان الأصليين للبلاد من جانب آخر ،وكثيرا ما ذكر هذه الصفات بعض المؤرخين المعتدلين والمنصفين وأغلبهم من

المتشبعين بالفكر اليساري وعلى رأسهم - جوليان شارل أندري " Julien charles andre - مثل ما ورد في كتابه (افريقيا الشمالية تسير) والتي اعتمدها كأحكام ترشدنا الى الاسباب الجوهرية المتحركة في مجمل المواقف التي اتخذتها هذه الفئة من الحركة الوطنية الجزائرية بكل أطيافها خاصة والشعب الجزائري عامة ،والتي نختصرها فيما يلي :

1- عدم امتلاكها لفكر سياسي واضح المعالم :

يتجلى هذا في مطالبهم اتجاه الحكومات الفرنسية المتعاقبة في باريس ،والتي كانت لا تخضع لمبادئ عامة ،والتي في معظمها متذبذبة بين الادمج الكلي تارة ،والاستقلالية عن المتربول طورا آخر ،وهذا ما أكدته الحاكم العام "جونار(jonart)" في تقريره حول ميزانية 1893م والذي جاء فيه :

"... انهم ما تحصلوا على الحريات والضمانات الادارية حتى صاروا يطالبون بميزانية خاصة، وأكثر من ذلك نوعا من برلمان محلي... "

أما نظرتهم وسياستهم ازاء الجزائريين يلخصها " جول فيري Jules-ferry " في تقريره بعنوان:

(حكومة الجزائر عام 1892م) الذي أكدته في حقيقة سلوكاتهم الارهابية الشاذة فقال: " لا يتصورون ازاء الثلاثة ملايين من الأهالي غير سياسة الضغط والعنف ،ولا يفكرون أبدا في حقهم في الوجود ،ولا يتخذون أي تدابير لاتقاء خطرهم السائد نتيجة تضاعف فقرهم والنمو المتزايد في أعدادهم " .

2- عنصرية اجتماعية وسياسية :

من خلال مذكرات " جورج كاترو(georges catroux) " تحت عنوان " دخول المعمعة " سنة 1949م ،يؤكد على شعورهم الخارق بتفوقهم ونقائهم العرقي

الذي ورثوه منذ عهد ملكية جويلية 1830م، ونظرهم الضيقة والاستعبادية لسكان الجزائر، وهذا ما جاء في شهادته:

" الأهالي - في نظر الأقلية الأوربية - قاصرون خلقة، فلا يرضون ولا يساسون الا بطريقة الشدة، ولا تنفذ المبادئ الديمقراطية الى عقولهم، ولا يستطيعون تطبيقها لأن مجتمعاتهم لا تعرف الا أحد الأمرين، اما النظام الاقطاعي، واما الفوضى، ان العربي (الجزائري) من جنس منحط لا سبيل الى تأديبه "

وقد أبدا "جوليان شارل" استغرابه من هذه الأحكام العنصرية بقوله : " أمر الكثير منهم - الا أقلية محترمة منهم - عجب بديع متيقنين باضمحلال الجزائر لو لم يبق أهاليها راضخين للسيطرة الشديدة " .

يعتبر هذا الحكم على الجزائريين من قبل هذه الأقلية عقيدة يؤمنون بها إيماناً راسخاً ولا يمكن التخلي عنها وهو مبدأ " الجزائر فرنسية".

3- المعارضة الدائمة والشديدة :

من خلال الأحكام التي أوردها "جوليان شارل أندري" بشأن هذه الفئة الأوربية الجزائرية هو تبنيهم لخط المعارضة القوي لكل اقتراح قد يقلل من هيمنتهم على الأوضاع في الجزائر، أو بخصوص منح بعض الحقوق للجزائريين، والتي لا تخرج في حقيقتها عن التخفيف من بعض القيود الجائرة المسلطة عليهم ليس الا، فتكون المعارضة والرفض لهذه الاجراءات ظناً منهم أن ذلك يؤول الى زوال هيمنتهم وسيادتهم، وتقليص مساحة نفوذهم في كل المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية وغيرها، وهذا خوف غير مبرر، واعتبار كل مشروع اصلاحي يهدد الأمن بالجزائر وتعديا على السيادة الفرنسية. وجاء قول "اندري جوليان شارل" واصفا اياهم كالتالي :

(انهم من خلقة بيولوجية معارضة بكل تصميم وعنّت لكل اصلاح في الميدان الأهلي).

4- الأناينة والمصلحة الشخصية والمادية :

واصل "جوليان شارل أندري" في اصدار أحكامه على هذه الفئة بالتأكيد على هذه السيمة البارزة في سلوكاتها الدائمة والعادية عند المجموعة الغالبة من أفرادها ،وقد أعتبر هذه الميزة هي الطابع الأساسي الذي يحدد طبيعة الاستعمار الفرنسي في الجزائر بنزعتة الاستعلائية العنصرية والاستغلالية الفردية الميالة الى الشدة والبأس كما يوضحه النص التالي :

(...هم قبل كل شيء ،مخلوقات يخضعون لدوافع الغريزة أكثر مما يخضعون لاستنتاجات العقل ،فقد بقوا بالوراثة وبمرور السنين وتزايد الثراء يؤلفون مجموعة شخصيات أكثر مما يكونون مجتمعاً له اطار منظم ،فلا يجتمعون الا للدفاع عن مصالحهم الطبقية التي لا تتفق مع مصالح فرنسا ذاتها ،كل ما يحلم به الكولون هو إقامة برجوازية إقطاعية ،يحميها الجيش ،ويقومون هم فيها بدور السادة ،أما الأهالي فيؤدون دورا العبيد...) .

ان هذه الأحكام هي تعبير عن نفسية أوروبيي الجزائر اتجاء الجزائر كأرض (الجزائر فرنسية) والشعب الجزائري كرعايا فقط في خدمة اهداف هذه الفئة رغم أنها مجرد أقلية ،والتي لم يزد تعدادها حسب احصائيات 31 أكتوبر 1948 م عن 960107 مستوطن مقابل 8681725 جزائري (كمال كاتب، 2011: 361-364)، فنجدهم رفضوا الاندماج في المجتمع الجزائري، كما رفضوا أي إلحاق أو ادماج للجزائريين في المجتمع الفرنسي ،وظل هذا التنافر قائماً لغاية استرجاع السيادة الوطنية وتحقيق الاستقلال .

بواد العمل السياسي ونشأة الحركة الوطنية الجزائرية :

ان الاحتلال الفرنسي في الجزائر اعتمد في سياسته على التحكم في الانسان والأرض معا ،فشملت عناصر الهوية والشخصية الوطنية ،وعلى اجتثاث كيان الشعب

الجزائري من جذوره ،تارة بقوة السلاح وطورا بقوة القانون الجائر ،وعليه أعد لذلك مخططا شاملا لاجراجه من دائرة الانارة التاريخية الى ظلام النسيان ،الا أنه اصطدم بصخرة المقاومة الجزائرية على كل الأصعدة ،بداية بالمقاومة المسلحة لمدة تربو عن سبعين سنة،مقدما التضحيات الجسام في سبيل المحافظة على الوجود واثبات الذات على أرض الجزائر ،ومع بداية القرن 20 م لجأ الجزائريون الى المقاومة السلمية (النضال السياسي) كوسيلة جديدة فرضتها الظروف في محاولة تحقيق الأهداف الوطنية .

شكلت الحرب العالمية الأولى منطلقا جديدا وواضحا لهذا النشاط السياسي ،لما أحدثته من تقارب واحتكاك بين الشعوب وانتقال الأفكار الحرة ،خاصة تلك المتعلقة بمفاهيم الحرية والأستقلال وحقوق الانسان والمواطن وحقوق الشعوب المستعمرة في تقرير مصيرها بنفسها ،وكان الشعب الجزائري من أكثر هذه الشعوب تأثرا بهذه المستجدات،وكانت الجماعة المتنورة والتي تحمل رصيда من العلم والثقافة من أبناء هذا الوطن أكثر وعيا وفهما للظاهرة الاستعمارية في الجزائر(مجلة كيف تحررت الجزائر؟،1979:50-51) ،وأصبحت لديهم قناعة راسخة أن الاستمرار في المقاومة المسلحة في غياب توازن عسكري بينهم وبين الجيش الفرنسي ضربا من الانتحار ،الأمر الذي دفعهم الى تبني خيار المقاومة السياسية والنضال السلمي بالطرق والوسائل التي يسمح بها القانون الفرنسي ،وراحت هذه الزمرة من مثقفي الجزائر تستغل كل المساحات المسموح الولوج اليها والعمل من خلالها حسب الأطر والتشريعات المرسومة للعمل السياسي من صحافة ومنابر النوادي الثقافية والجمعيات والأحزاب باعتماد أسلوب الحوار والتفاوض من أجل الوصول الى تحقيق الحل السلمي .

هكذا تبلورت وتطورت أفكار هذه النخبة وتجسدت في ظهور تيارات وأحزاب سياسية حديثة ،اقتربت مطالبها الوطنية وان اختلفت طرق ووسائل عملها ،فقد اطلق

عليها مجتمعة " الحركة الوطنية الجزائرية" واستمر نشاطها وحدد هدفها في محاولة استرجاع السيادة الوطنية والتخلص من الوجود الاستعماري ،والعمل على بعث الدولة الجزائرية من جديد وتأكيد وحدة الشعب الجزائري ،وتعلقه بهويته وأرضه ، كما رسخت معاني الجهاد والفكر الرافض للاحتلال بجميع أشكاله ومظاهره .

أهم الحركات الوطنية الجزائرية واتجاهاتها السياسية :

بعيدا عن الاختلافات التي انتابت المؤرخين في تحديد زمن ظهور العمل السياسي الجزائري ،وما تبنته النخب الوطنية من فلسفات وأفكار ومبادئ ،محاولة تجسيدها على أرض الواقع ،مستغلة الظروف الزمنية والمكانية التي عاشتها الجزائر أرضا وشعبا ،فان أغلبية هؤلاء المؤرخين وخاصة الجزائريين منهم يجمعون على أن النضال السياسي الوطني كان مواكبا لكل الفترة الاستعمارية الفرنسية للبلاد ،الا أن ذروة هذا النشاط برزت بشكل واضح المعالم مع مطلع القرن العشرين وبالاخص بعد الحرب العالمية الأولى (1919م) وعليه يمكن أن نلخص هذا العمل السياسي في الجزائر وتصنيفه حسب اتجاهاته المختلفة كالآتي :

1. الحزب الاصلاحى وهو التيار السياسى الذى كان يطالب بالاصلاح ويدعو الى الادماج والمساواة دون التخلي عن الهوية العربية الاسلامية ،وهو حزب معتدل في منهجه ،ورفع رايته " الأمير خالد " (1919-1923م) .
2. حزب نجم افريقيا الشمالية الذى انشئ في مارس 1926م بباريس والذى ولد مغاربا لينتهي جزائريا خالصا تحت اسم " حزب الشعب الجزائرى " سنة 1937م ،تبني النضال الثورى الاستقلالى ومن أهم زعماءه " مصالى الحاج

"

3. حزب (فيدرالية المنتخبين المسلمين الجزائريين) تأسس في 11 سبتمبر 1927م، تبني الإصلاح من منطلق الادماج والالحاق مع احترام الحضارة الاسلامية ومشاركة الشعب الجزائري في تسيير شؤون بلاده كمواطنين كاملي الحقوق مع الفرنسيين وبعد 1936م انقسم الى اتجاهين :

- التجمع الفرنسي الاسلامي الجزائري بزعامة الدكتور بن جلول

- اتحاد الشعب الجزائري بقيادة فرحات عباس .

4. التيار الاصلاحي الديني الاجتماعي الذي تمثل في " جمعية العلماء المسلمين الجزائريين " التي ظهرت الى الوجود في ماي 1931م ،ترأسها الشيخ عبد الحميد بن باديس ،اهتمت ببناء أجيال من الشباب لبعث نهضة فكرية وعلمية ذات المشرب الديني الاسلامي والقومي العربي .

5. الحزب الشيوعي الجزائري خرج من رحم الحزب الشيوعي الفرنسي في سنة 1935م ذو توجه ادماجي ،وبعد 1945م حول اسمه الى أصحاب الحرية والديمقراطية ،ومن أهم قاداته عمار أوزقان.(ابو القاسم سعد الله،ج2، 2009:349-384)

و في اطار بحثنا هذا نحاول التركيز على نشاط " جمعية العلماء المسلمين الجزائريين " الاصلاحي وموقف الأقلية الأوربية من ذلك .

- جمعية العلماء المسلمين الجزائريين (التيار الاصلاحي الديني الاجتماعي):

ظهرت "جمعية العلماء المسلمين الجزائريين " تنويعا لجهود العلماء الجزائريين ،خاصة منذ بداية القرن العشرين ،ويعتبر الشيخ " عبد الحميد بن باديس " صاحب فكرة انشاء الجمعية باذلا جهودا جبارة لتجسيد المشروع الاصلاحي وذلك بجمع شمل العلماء عبر

كل التراب الوطني بمختلف مذاهبهم ومدارسهم الفكرية الإسلامية، وعلى اثر الاحتفالات المثوية لاحتلال الجزائر، استغل الشيخ وانصار فكرته الفرصة، فشكلت لجنة برئاسة " عمر اسماعيل " لتحضير الاجتماع التأسيسي يوم (05 ماي 1931م) بالعاصمة في نادي الترقى، وحضره اثنا وسبعون (72) علما، وصادق الجميع على الميثاق التأسيسي للجمعية وشكلوا المجلس الإداري، وانتخب "ابن باديس" رئيس لها (غيايبا) و"البشير الابراهمي" نائبا له، وتولى المناصب الأخرى المفتاحية نخبة من العلماء الإصلاحيين أمثال : أحمد توفيق المدني الشيخ العربي التبسي الطيب العقبي... (مقلاقي، ع، 2013: 213)

اعتمدت الجمعية منذ انشائها استراتيجية وطنية بعيدة المدى أساسها بناء الشخصية الجزائرية في اطارها العروبي الإسلامي تحت شعار "ابن باديس" (الجزائر وطننا والإسلام ديننا والعربية لغتنا)، أما نشاطها السياسي لم يكن صريحا خاصة في عامها الأول، وبعد اشتداد عودها واتساع دائرة أتباعها بدأت تصادم الإدارة الفرنسية، وتحتج على سياستها التي تضر بمصالح الدين والامة، وقد رد "ابن باديس" في رسالة على خصومه الذين أنكروا على الجمعية التدخل في الشؤون السياسية بحجة أنهم علماء وجمعية اجتماعية ثقافية، فأجابهم قائلا : "... ثم ما العيب الذي يعاب به علماء المسلمين اذا شاركوا في السياسة ؟ وهل كانت الأكاديمية الفرنسية خالية من آثار القسيس رشاليو؟".

كان العلماء يدركون ويؤكدون بأن النهضة العلمية والدينية في الجزائر لا يمكن أن تكون بمعزل عن السياسة وذلك ماجاء في قول "ابن باديس" سنة 1937 م : "... لا بد لنا من الجمع بين السياسة والعلم، ولا ينهض العلم والدين حق النهوض الا اذا نهضت السياسة بجد ... " (بوصفصاف، ع، 2013: 148)

ان تأسيس الجمعية داخل التراب الوطني منحها بناء قاعدة شعبية هامة أعطتها قوة العمل والتأثير في القضايا الوطنية ، كمحاربة التجنيس والادماج ودعائه والطرقية الضالة وشيوخها وتأليب الجزائريين على الإدارة الفرنسية والمجالس النيابية من فترة لأخرى.

زيادة على ذلك إنجازاتها الكبرى في تنفيذ مشروعاتها الاجتماعية والثقافية والدينية والتعليمية والإعلامية (الصحافة) ، وأخيرا انشاء الأفواج الكشفية (الكشافة الإسلامية الجزائرية) سنة 1937م والتي رفعت شعار الجمعية برئاسة "محمد بوراس" والتي عملت على تغذية الإحساس الوطني .

هذه الأنشطة الرامية الى نشر الوعي الوطني والديني والسياسي ، جلب لها العداء الفرنسي من أوري الجزائري ورجال الدين المسيحيين والإدارة ، وتعرضت للمضايقات والمتابعات والمؤامرات بغية إيقاف نشاطها والحد من خطرهما كما عبرت عنه الإدارة الفرنسية بكل مؤسساتها وأعوانها من أعداء الجمعية من الجزائريين (أحزابا وجمعيات ومؤسسات دينية وشخصيات ورجال زوايا وغيرهم) .

زيادة على اسهامها في نشر الوعي الوطني والقومي فقد كونت جيلا متمسكا بقيمه ومقوماته الوطنية وأدى دوره في رفادة الثورة وتحرير البلاد ، وقد استمر نشاطها لغاية 1965 م حيث حلت وانضم معظم أعضائها للثورة .

أهم نشاطات جمعية العلماء المسلمين الجزائريين:

ان الحركة الإصلاحية الجزائرية نبتت أصولها في الجزائر وشيد صرحها رجال علم وعمل جزائريون، وقد استفادت من كل ينابيع ومجاري الحركات الإصلاحية العربية والإسلامية مشرقا ومغربا . ان هذه الحركة قادها "الشيخ عبد الحميد بن باديس" وثلة من أصحابه من العلماء الأحرار، ورفع مشعلها الرعيل الأول من خريجي الحركة ، ومنهم

"محمد العيد ال خليفة والفضيل الورتلاني وقائمة طويلة لا يمكن حصرها، ثم توالى الأفواج من خريجي هذه الحركة الإصلاحية التي كان لها دور فعال في نشاط الجمعية. (محمد طاهر فضلاء، 1984: 87-88).

لم تكن حركة نحوية على غرار معاصريها من الحركات، بل حركة ولدت من ألام وأمال الشعب الجزائري هادفة نهضة وحياء روح المقاومة والنضال فيه. ان الحركة الإصلاحية الجزائرية لم تظهر من فراغ بل أن هناك عوامل عديدة كان لها أبلغ الأثر في نشأتها والتي منها:

داخلية:

- سياسة فرنسا الاستعمارية (حكومة وأقلية أوروبية من غلاة المستوطنين ورجال الدين المسيحيين) التي هدفت القضاء وطمس الثقافة العربية الإسلامية ومقومات الشخصية الوطنية الجزائرية بكل الوسائل والأساليب .
- المساعي الرامية الى الادماج والالحاق والتجنيس والتغريب والفرنسة للمجتمع الجزائري.
- سياسة التجهيل والتفكير الممنهجة ضد الشعب .
- خطر العملاء من دعاة التغريب والفرنسة وكذا الطرق الصوفية الضالة والمتعاونة مع الادارة الاستعمارية ضد مصالح أبناء امتهم ووطنهم .
- تأثيرات العلماء والشيوخ العاملين في حقل الدعوة والتدريس، وخاصة دروس "الشيخ عبد الحميد بن باديس" بقسنطينة وأحوازها، وظهور الجمعيات الدينية الخيرية في أمهات المدن الجزائرية وبعض الزوايا ذات الفكر المحافظ والإصلاحي.
- عودة طلبة العلم من الزيتونة والقرويين وجامع الأزهر الى أرض الوطن ومساهماتهم في النهضة الإصلاحية. (تركي رابح، 1975: 81-82).

زيادة عن عوامل خارجية متمثلة فيما عرفه فضاء العالم الإسلامي من صحوة إسلامية كالجامعة الإسلامية وغيرها، وانتشار الصحف والمجلات (العروة الوثقى، المنار، المؤيد، اللواء ...) وغيرها التي كان لها دور في نشر الوعي الديني والقومي التحرري. (تركي رابح، 1975:81).

استطاعت الحركة تحديد أسباب النهضة، فوضعت خطة تنفيذ برنامجها مع توفير وسائل ذلك، وجعلت منها دستورا لنظامها ومنهجها لسلوكها وحققا لتحدياتها المختلفة، فكانت بمثابة خريطة طريق ذات أبعاد متكاملة يمكن اجمالها في مايلي :

- تصحيح العقيدة والعودة الى منبعها الأصل .
- نشر التربية والثقافة الإسلامية بين أفراد الأمة للخروج من التخلف الفكري .
- نشر التوعية الاجتماعية والسياسية بين مختلف طبقات الشعب .
- الحفاظ على وحدة الشعب ووحدة التراب الوطني في اطاره العربي الإسلامي .
- حسن اختيار ميادين ووسائل الصراع مع الاستعمار وأنصاره. (محمد طاهر فضلاء، 1984:89).

ان أي نشاط لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين لا يمكن الحديث عنه دون التعرض الى الجهود الأولى التي بذلها علماء الجزائر في حقل الدعوة ومحاولتهم ايقاض الشعب والحيلولة دون سقوطه في السبات القتال، والتي نبرزها من خلال جهود أيقونة الحركة الإصلاحية ورئيس جمعية العلماء "الشيخ عبد الحميد بن باديس" كنموذج للحركة الإصلاحية الجزائرية.

شرح "الشيخ ابن باديس" غداة رجوعه الى أرض الوطن بالتدريس في الجامع الأخضر، وسيدي قموش، منذ سنة 1912م، وكانت دروسه حجر زاوية في إقامة صرح النهضة وهي عبارة عن تعليم اللغة العربية وأدائها والتفسير والحديث والأصول ومبادئ

التاريخ والجغرافيا والحساب وغيرها ... وكان يحث على تعليم اللغة الفرنسية الى جانب اللغة العربية ،وجاء على لسان الشيخ في مقال افتتاحي بجريدة "السنة" العدد الثالث بتاريخ 24 أفريل 1933م "...وأحدثنا تغييرا في أساليب التعليم وندعو الطلبة الى الفكر... ونرغبهم في مطالعة كتب الأقدمين ومؤلفات المعاصرين ... وقضيناها عشر سنوات في الدرس لتكوين نشئ علمي لم نخلط غيره من عمل آخر، فلما كملت العشر وظهرت ،بحمد الله نتيجتها ،رأينا واجبا علينا أن نقوم بالدعوة العامة للإسلام الخالص والعلم الصحيح ... وكان لزاما أن نؤسس لدعوتنا صحافة تبلغها للناس فكان " المنتقد " وكان " الشهاب "... (محمد طاهر فضلاء، 1985:249).

هذا المقال التاريخي يبرز منهجية تاريخ النهضة الوطنية وأسس بنائها وكيفية العمل لتحقيق المرام وتشخص فلسفة الشيخ في قوة بصيرته في ادراك مكان من القوة التي يجب فتحها لابقاظ المجتمع بكل فيئاته وطوائفه وأعراقه ومذاهبه لتشكيل عنصر مقاومة جديد يستطيع الوقوف في وجه التحديات الجديدة التي عرفتها الجزائر ما بعد الحرب العالمية الأولى .

ان مجال التدريس لم يصرفه عن العمل في ميادين أخرى ذات أهمية بالغة في حقل العمل النهضوي المكمل لسلسلة اليقظة الوطنية وفي طليعتها تأسيس المدارس والنادي وبناء المساجد الحرة والدعوة المستمرة لتكوين الجمعيات الخيرية والفرق الكشفية والرياضية والفنية، كما شجع على تأسيس جمعية التجار المسلمين وأخرى لذوي الأسر الكبيرة بقسنطينة ...

و مما ساهم في نجاح الشيخ وأتباعه في مهامهم وتحقيق أهدافهم ،هو وجود (المطبعة الجزائرية الإسلامية بقسنطينة) التي وفق الشيخ في تأسيسها ،وكانت وسيلة هامة في نشر أفكاره وخاصة عبر الصحف والمجلات التي كانت تصدر باسم الحركة الإصلاحية عموما

وعلى رأسها "المنتقد" و"الشهاب"، ثم صحف جمعية العلماء كالسنة النبوية والشريعة والصراف السوي والبصائر (لسان حال الجمعية)، وصدرت صحف أخرى للمتعاطفين مع الجمعية "الجحيم". (علي مرحوم، 1975: 99-101).

هذه الجهود التي قدمها "الشيخ عبد الحميد بن باديس" وأنصار فكره من العلماء والقاعدة العريضة من خريجي تياره ومدارسه ساهم في انتشار أفكاره النهضوية بين الجماهير وبناء قاعدة صلبة أركزت عليها الجمعية عند قيامها، فأستمرت في نشاطها على نفس الدرب وب نفس المبادئ والأسس والوسائل، فزاد نشاطها واتسعت رقعة أتباعها وانتقلت الى مرحلة جديدة أكثر وطنية ومحاربة كل مشاريع الإدارة الاستعمارية والأقلية الأوروبية التي تستهدف الشعب الجزائري في وجوده، كما شاركت بكل قوة في القضايا التي تهم الأمة ومستقبلها التي فرضتها المستجدات في الثلاثينات والحرب العالمية الثانية وما بعدها .

و هكذا ظهرت الجمعية كقطب اجتماعي وسياسي فعال على الساحة الوطنية وحتى في المتربول، الأمر الذي جعلها تحت المجهر وضمن خانة القوى الوطنية الخطيرة التي تهدد أمن فرنسا .

موقف الأقلية الأوروبية من نشاط الحركة الإصلاحية (جمعية العلماء):

ان تحديد مصطلح الموقف، هو تعبير عن رأي شخصي أو هيئة أو حزب أو حركة من أي ظاهرة كانت اجتماعية، ثقافية، سياسية، ويتمثل ذلك بالموافقة أو الرفض والمعاداة أو الحياد وقد يتخذ سلوكا معنويا أو ماديا ويتجلى من خلال التصريحات أو الأعمال التي تعكس الموقف المتخذ والمعبر عنه.

اللولي المؤثر في مواقف الأقلية الأوروبية :

هذا اقتباس من خطبة موجزة "للشيخ العربي التبسي" ألقاها بمناسبة اجتماع الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها" في 19 أوت 1951م والتي جاء فيها: "...اما القسم الثاني من سكان الجزائر وهم ما يسموهم بالأوربيين، فمنهم تتألف الحكومة الجزائرية، ونوابهم هم المسيرون للحكومة، فتكون المسؤولية مشتركة بين الحكومة ونواب هذا القسم في هذه الحالة المحزنة التي يعيش فيها أولئك الذين يسميهم الاستعمار بالمسلمين الفرنسيين..." (العربي التبسي، 1982: 4)

هكذا حدد الشيخ العربي التبسي هوية القسم الثاني وهم أوربي الجزائر والذين أصبحوا يعرفون "بالأقلية الأوربية" في الجزائر المحتلة، وهذا القسم يمثل الثالث التالي: الحكومة الفرنسية ومجلس النواب وبقية المستوطنين الأوربيين .

فعند تحديد أي موقف متخذ حيال الشعب الجزائري و"حركاته الوطنية" عامة وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين خاصة، فهو تعبير عن موقف الأقلية الأوربية عينها وان تعددت الأسماء والأطراف فالجهة واحدة .

نقلا عن جريدة (المعرفة) لسان حال حزب الشورى والاستقلال الصادرة بتيطوان(المغرب الأقصى)، العدد 105 بتاريخ 22 سبتمبر 1954 م، جاء في مقال "فرانسوا موريك" ان هناك أيادي خفية قوية تقبض على زمام الأمور في شمال أفريقيا، وتفرض على الحكومة وعلى ممثليها في تونس ومراكش والجزائر السياسة التي تريد أن تتبعها، وتعمل بجميع الوسائل للمحافظة على الوجود الفرنسي بهذه البلدان واحباط كل حركة تمهد الى الاعتراف بالمطامح الوطنية لهذه الشعوب، ولعل أبرز رجال تلك الفئة من أقطاب الرأسمال الاستعماري في فرنسا، هو "فرانسوا شارل رو" وهو عضو معهد العلوم الأخلاقية والسياسية، ومعهد العلوم الاستعمارية في باريس وهو رئيس شركة سويس ومدير بنك باريس والأمم الواطئة، كما أنه مدير عدد من الشركات الهامة بفرنسا .

كان يتزعم جماعة استعمارية خطيرة تسمى (اللجنة المركزية لفرنسا فيما وراء البحار)، هذه الجمعية نشأت مع الاستعمار الفرنسي سنة 1893 م وكانت تعرف حينها "بالاتحاد الاستعماري"، واعترفت بها الحكومة كهيئة ذات منفعة عمومية سنة 1904م، وكانت تتكون من شخصيات الاستعمار الفرنسي فيما وراء البحار ورجال الشؤون الاستعمارية في فرنسا. (الفضيل الورتلاني، 2007:172)

و يعتبر "بوجار" الحاكم السابق لمدينة وهران والمستشار الفني في حكومة "بليفن" ذا الصلة الوثيقة بعضو مجلس الشيوخ الفرنسي "هنري بورجو" الذي يعد من أخطر رجال الاستعمار الفرنسي في الجزائر، وكان بوجار يملك نفوذا كبيرا في أوساط وزارة الداخلية وهو الذي يشرف على إدارة (مركز الدراسات التشريعية الجزائرية) الواقع في -بوليفار- سان جرمان رقم 205 ويتولى هذا المركز العمل في الأوساط البرلمانية . (الفضيل الورتلاني، 2007:170-172)

يعتبر " هنري بورجو" النموذج الأمثل للأقلية الأوربية في الجزائر في توجيه السياسة العامة للحكومة والبرلمان الفرنسي ويعد أشد أعداء الحركة الوطنية الجزائرية والمدافعين عن الجزائر الفرنسية والرافضين لأي اصلاح فرنسي بالجزائر قد يهدد مصالح الأقلية الأوربية . (سعدي بريان، 2008:30-31)

نستخلص مما سبق أن هناك لوبيات استعمارية قوية تقودها شخصيات فرنسية من أراضي فيما وراء البحار تسيطر على زمام الأمور في باريس والمستعمرات التابعة لها من خلال نفوذهم المالي والاقتصادي والاجتماعي والسياسي في فرض ارادتهم على الحكومات والمجالس النيابية في فرنسا الأم والمستعمرات، وتحدد سياسات الحكومات في المستعمرات تماشيا مع مصالح الاقلية الاوربية. (الفضيل الورتلاني، 2007:172)

سياسة فرنسا في طمس الهوية الوطنية والدينية الجزائرية:

يمكن لنا أن نجل السياسة الاستعمارية الفرنسية العامة في الجزائر منذ 1830 م لغاية 1919م في الخلاصة التالية والتي تعبر عن استراتيجية الاحتلال الفرنسي المتبعة والمطبقة على أرض الجزائر طيلة هذه الفترة كلها، فقد اعتمدت سياسة شاملة أساسها الإبادة والتدمير لنشر الرعب المنظم بين من بقي على قيد الحياة قصد اخضاع الشعب الجزائري والقضاء على أي مقاومة لوجودها، كما سارعت الى محاربة الدين الإسلامي لما يمثله من قوة روحية حية ترفض الاستعباد مهما كان نوعه، فحولت المساجد الى كنائس وحاربت العلماء والفقهاء وحاصرت اللغة العربية، واعتبرتها لغة أجنبية وعملت على فرنسة الجزائر أرضاً وشعباً وثقافة تمهيدا لإدماجه في المجتمع الغربي، وأطلقت يدا الآباء البيض رغبة في تسيح المجتمع الجزائري، كما تبنت مخطط التجهيل والاقصاء والتعليم الانتقائي حسب ما تقتضيه المصلحة الاستعمارية مطبقة مبدأ (عدو جاهل أفضل من عدو متعلم).

الحقيقة، الجميع (أقلية أوربية وحكومة وكنيسة) كان يجمعهم هدف واحد وهو تحقيق سياسة التجهيل والتفكير وافراغ المجتمع الجزائري من هويته الحضارية وحرمانه من أي نوع للمعرفة والعلم لاحكام السيطرة عليه واخضاعه للأبد لتكريس مبدأ (الجزائر مقاطعة فرنسية خالصة). (شارل رويبر اجيرون، 2013: 6-8)

وقد اورد "الفضيل الورتلاني" في كتابه (الجزائر الثائرة، ص ص 164 – 167) شهادة وزير فرنسي على دولته، وكل الفضل فيما شهدت به الأعداء، فقد ورد في ندوته الصحفية التي القاها بفرنسا بعد رجوعه من زيارته للجزائر، فذكر الانطباع التالي عن الواقع الذي كان يعيشه الشعب الجزائري عامة، حيث تناول في مجمل كلامه

الأركان، الثلاث التي تبنى عليها السياسة الفرنسية، التي ترمي الى اذلال الجزائريين وافناءهم، وهي السياسة والاقتصاد والثقافة وهكذا فضح الحكومة الاستعمارية للشعب الفرنسي والرأي العام العالمي .

ارتأينا أن نقتصر على ما يتعلق بجمعية العلماء وأعمالها وماكابدته من الإجراءات التعسفية من القوة الفرنسية المؤثرة في الجزائر فقد جاء في بيان هذا الوزير ماييلي :

"... الأبواب العلمية كلها موصدة في وجه المسلمين .. هي أننا اذا كنا في فرنسا نجهل معنى العنصرية، فان العنصرية في القطر الجزائري هي القانون الرسمي المعمول به ... رأينا التعليم الحر الذي تقوم بنشره جمعية العلماء ،وعلمنا أنها تشرف على ما يزيد من مائة وخمسين مدرسة، وأنها تعلم 45 ألف طالب وطالبة .. ونشيد بمجهودها وأعمالها ،كما أننا سنشهر بهذه العقبات التي تلقاها في طريقها ... فقد رأينا المدارس التي أفلتت بأمر الحكومة ،والمدارس التي أنجزت بأموال الشعب الجزائري ،لم تأذن الإدارة بفتحها ،وعلمنا أن عددا كبيرا من المعلمين يضطهدون وينالون نصيبا من أعمال الزجر مع رفض الإدارة منح أي قيمة لشهادات هذه المدارس الحرة ...

ثم رأينا مشكل فصل الدين عن الدولة، لم يحظ الدين الإسلامي بهذه الخاصية كبقية الأديان الأخرى كما ورد في قانون 1905م، بل أخضعت جميع المؤسسات الإسلامية للإدارة المباشرة الحكومية والإشراف الكامل على المساجد والقضاء والإفتاء وغيره "... وقد خرجنا بحقيقة لا غبار عليها ،ألا وهي أن الدولة تعمل على قتل اللغة العربية وعلى تحطيم الدين الإسلامي وعلى تجهيل الأمة ... ".(الفضيل الورتلاني، 2007:164-167)

هكذا نستنتج أن الدوائر الاستعمارية كانت على دراية تامة بقيمة التعليم والثقافة في تكوين الفرد الجزائري وعليه اتخذت سياسة عدائية ضد أي بادرة يقظة علمية عربية

إسلامية في البلاد والعمل على ضرب القوى الوطنية المترعمة لهذا الفكر النهضوي العلمي الثقافي والذي كانت تمثله بشكل كبير (جمعية العلماء المسلمين الجزائريين) و رجالها .
الموقف الفرنسي الموحد تجاه جمعية العلماء المسلمين الجزائريين :

علما أن هذه السياسة الإجرائية التعسفية كانت مصاحبة للاحتلال الفرنسي للبلاد منذ 1830م واتخذت صفة التقنين من عام 1854م، حيث صدرت قرارات بغلق المدارس والكتاتيب القرآنية ،ومحاولة اخضاع شيوخ الزوايا المختلفة واحتواء المؤسسات الدينية الإسلامية ووضعها تحت اشرافها بشكل مباشر ليسهل عليها المراقبة والمتابعة لهذا الجانب الحساس والخطير في آن واحد . هذه حقيقة فرنسا الاستعمارية في تعاملها مع الشعب الجزائري عامة والقوى الوطنية الجزائرية خاصة وجمعية العلماء بشكل جريء .

ان الحرب التي شنتها القوى الاستعمارية الفرنسية بكل تشكيلاتها حكومة وإدارة عامة ومختلف المجالس النيابية والنخبة المؤثرة من الأقلية الأوربية في الجزائر على جمعية العلماء المسلمين كانت في الحقيقة حربا على نشاط الشيخ "عبد الحميد بن باديس" وعلى أفكاره وخططه وكذا أقرانه من الإصلاحيين ،حيث كان الامام منذ بداية جهوده الدعوية الإصلاحية بقسنطينة ،محط مراقبة مع أتباعه ممن يؤمن بفكره ويشد أزره في ذلك ،بل الإجراءات الاستعلاماتية والمخابراتية الفرنسية طالت حتى طلبة العلم في المدارس الحرة بالجزائر وكذلك بتونس والمغرب الأقصى ،زيادة عن متابعة هذه الفلول من أبناء الجزائر في المدارس المصرية وخاصة الأزهر الشريف .(عمار هلال، 1984:118-143).

أدركت الإدارة الاستعمارية مبكرا نشاط الشيخ "ابن باديس" وتأثيره على الجماهير النخبوية والشعبية في التمسك بمقوماتهم الأصيلة والعودة الى ذاتيتهم والوقوف أمام كل محاولات التدوين والسلخ عن هويتهم العربية الإسلامية مما جعل القوة المعادية

له ولفكره تدبر له المكائد وتحريك ضده المؤامرات، وكان أخطرها محاولة الاغتيال الفاشلة على يد أحد أتباع الطريقة العلوية سنة 1926م بقسنطينة (علي مرحوم، 1975:102).

كما أن الحاكم العام "موريس فيوليت" منع الشيخ من القاء خطبة بمسجد تلمسان يوم 28 أبريل 1927م، الأمر الذي يؤكد خشيتهم من صولات الرجل أينما حل وارتحل بالتراب الوطني وهذا قبل وبعد تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين (بوصفصاف، ع، 2013:198).

تعرضت الجمعية الى هزات كادت أن تعصف بها وبإيعاز من الإدارة الاستعمارية، وذلك عند اقدام معارضيهها من التيار الديني لإصلاحي (التقليدي) على محاولة الاستيلاء على الجمعية سنة 1932 وتأسيسهم لما سمي (بجمعية علماء السنة) والتي ظلت مناهضة لجمعية العلماء المسلمين ومناصرة للإدارة الحكومية .

زد على ذلك اتهام الشيخ العقبي سنة 1936م بالتحريض عل اغتيال المفتي "محمود كحول"-ابن دالي- وقد كانت الجمعية المقصودة بهذه القضية، ثم الخلاف الحاد الذي نشب بين العقبي وابن باديس سنة 1938م حول الموقف من تأييد فرنسا ضد دول المحور أثناء الحرب العالمية الثانية وعرفت القضية "بحادثة البرقية" والتي أدت الى استقالة العقبي من مجلس إدارة الجمعية وتأسيسه (لجمعية الإصلاح الإسلامي)، واستطاعت القوة الاستعمارية الخفية تفكيك هذه العروة الوثقى بين الشيخين وتكون فريق من المصلحين (و هم أنصار العقبي) خارج إطار جمعية العلماء.(ابو القاسم سعد الله، 1984:86-87).

يعتبر الكاتب العام بيرتون (Byrouton) أول من دق ناقوس الخطر وطالب باتخاذ موقف سياسي ضد جمعية العلماء باعتبارها تمثل الخطر الأكبر على الوجود الفرنسي في

الجزائر ،واقترح سنة 1932 استعمال قانون أكتوبر 1892م (منح الرخصة للتعليم الحر وبشروط تكاد تكون تعجيزية) بغية عرقلة الجهود التعليمية للجمعية وعلماءها ،وقد وافقه الحاكم العام كاردي(Cardes) على هذا الاقتراح ،وكان هذا إيذانا بدخول الجمعية في صدام محتوم مع الإدارة الاستعمارية وأشياعها.(بوصفصاف،ع،2013:-200 (199).

عملت الإدارة الاستعمارية على تعطيل جرائد الجمعية وإغلاق العديد من مدارسها وملاحقة معلميه وعلمائها ومنعهم من إلقاء دروس الوعظ والإرشاد في المساجد.. قد لخص الشيخ "عبد الحميد بن باديس" السياسة القمعية التي مارستها الإدارة ضده وضد جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في خطبته التي ألقاها في الاجتماع العام للجمعية بنادي الترقي صبيحة يوم السبت 29 رجب 1357هـ والتي نشرتها الشهاب (ج 8 ،م 14 ،شعبان - أكتوبر 1938م) والتي جاء فيها :

"... سجون واتهامات ونكبات ،ثلاث لا تبني الحياة الا عليها .. هذا الأستاذ العقبي رغم براءته أعاد القضاء الاتهام مرة أخرى .. وهذا الأستاذ الابراهيمي سيق الى المحكمة على حفلة علمية وقضى عليه بالغرامة وذلك الشيخ عمر دردور سجن في سبيل نشر العلم والفضيلة ولم يسلم الشيخ عبد الحفيظ الجنان من عزله من وظيفته وهو قيم بالجامع الأخضر لأنه من الجمعية .

وأهل سوف ذاقوا التعزيم والنفي والسجن ماذاقوا ... وهذا الشيخ عبد العزيز الهاشمي والشيخ علي بن سعد والشيخ عبدالقادر الياجوري والسيد عبد الكامل في ظلمات السجن الى اليوم ..

هؤلاء رجال التعليم في بجاية وباتنة وغيرهم يساقون إلى المحاكمة المرة بعد الأخرى ويغرمون ويهددون بالسجن، وهذه مدرسة الحديث بتلمسان مغلقة إلى اليوم وكم أذكر وكم أعدد ...". (آثار عبد الحميد ابن باديس، ج4، 1985: 208-212).

علما أنه بعد العام الثاني من تأسيس جمعية العلماء بدأت تتعرض لجملة من الإجراءات والقرارات والمراسيم والاتهامات الهادفة الى وضع حد لمختلف نشاطاتها التعبوية للشعب الجزائري وخاصة فئة الشباب منه، حيث نجد أنه في سنة 1933م منعت الحكومة وبقرار من عامل عمالة الجزائر علماء الجمعية من التدريس في المساجد الرسمية وغيرها، وفي سنة 1935 أصدر وزير الداخلية مارسيل رينييه (Marcel renier) قرار يفرض بتضييق الخناق على الجمعية وزعمائها لضعاف حركيتها. وكانت سنة 1936م عهدة السجون خاصة سجن بربوسا لعدد كبير من العلماء وأتباع الجمعية، كما أغلقت مدارسها في كل من قسنطينة ووهران، بل بلغ الأمر الى حد محاولة الاغتيال لأبرز العلماء كمحاولة اغتيال الأستاذ "الحبيباني" الذي تعرض إلى إطلاق نار من مجهول بمدينة قسنطينة. وقد ظلت هذه السنة 1936م حاسمة في تاريخ الجمعية في معترك السياسة الوطنية وذلك لدورها في عقد المؤتمر الإسلامي، الأمر الذي أزعج الإدارة الاستعمارية كثيرا رغم فشل المؤتمر ورفض مطالبه من كامل القوى الاستعمارية في الجزائر وباريس وحتى من بعض القوى الوطنية. (بوصفصاف، ع، 2013: 213-215).

في سنة 1937م لم يسلم رجالات الجمعية من المتابعة في فرنسا ذاتها وتضييق الخناق عليهم، أما سنة 1938م فجاءت بحدث إغلاق دار الحديث بتلمسان بقرار 5 جانفي 1938م، ثم في 8 مارس صدر القرار القاضي بتكريس القوانين السابقة الرامية إلى محاصرة ومحاربة دائرة التعليم الحر وحظر العلماء من التدريس في مختلف المساجد

الرسمية منها والحررة الا برخصة من طرف الإدارة الاستعمارية ،وهي عملية تكبييل نشاط الجمعية وحظره في فضاءاتها الحيوية .

في حين شهدت فترة 1939-1945 (أحداث الحرب العالمية الثانية) مراقبة شديدة على الجمعية وسجن الكثير من العلماء ونفي البعض الآخر ،وبالعوض خضع للإقامة الجبرية - تزامنا مع تدهور صحة الشيخ ابن باديس ثم وفاته- نحيك عن إيقاف جريدة البصائر ومجلة الشهاب عن الصدور الأمر الذي ساهم في إحداث فراغ سياسي وثقافي لدى قرائهما . أضعفت هذه الإجراءات نشاط الجمعية خلال هذه المرحلة . (بوصفصاف،ع،2013:211).

بعد مجازر 8 ماي 1945 م وفي اعقاب هذه النكبة واصلت الجمعية نشاطها تحت رئاسة الشيخ البشير الابراهيمي بعد صدور قانون العفو العام في 9 مارس 1946م والسماح بعودة العمل السياسي ،الا أن الإدارة الاستعمارية بقيت قلقة ومتخوفة من عودة الانفلات الأمني من جديد أو تكرار أحداث 8 ماي مجددا ،فظلت مراقبة لأي نشاط من أي طرف في الحركة الوطنية عامة والجمعية خاصة .

فنجدها قد عمدت إلى ترتيب بيتها الأمني لجعله أكثر فاعلية عن طريق إعادة تنشيط وتفعيل المصالح الأمنية المخبرية كـمركز الاستعلام والدراسات (centre d'information et d'études)التي تأسست سنة 1935 م على اثر أحداث 1934 بقسنطينة والذي تحول الى مركز الاستعلام والوثائق الإسلامية (Centre d'information et de documentations musulmans) سنة 1945م لتصبح سنة 1947 تحمل اسم مصلحة علائق لشمال إفريقيا (service des liaisons nord africaines). التي ألحقت بالمكتب المدني لدى الحاكم العام،وكانت مهمتها تقتصر على وضع تراجم للمفتين وشيوخ زوايا وعلماء أحرار وهذا

في اطار سياستها الأمنية الرامية الى مراقبة العلماء الجزائريين بمختلف اتجاهاتها داخل الوطن وخارجه وأوكلت مهمة مراقبة علماء الجمعية إلى نخبة المخبرين الذين يدركون أهمية هذه الفئة من العلماء في التأثير على الجماهير لمكائهم العلمية والدينية ،واستمرت هذه المؤسسات تنكل بأبناء الشعب الجزائري طيلت ثورة التحرير ونجد من ضحاياها الشيخ " العربي التبسي " التي تمت تصفيته في ظروف غامضة .(بشير بلمهدي علي،2018:مداخلة).

الخاتمة :

ان الاحتلال الفرنسي للجزائر وحركة الاستيطان الأوربي التي رافقته ،شكلت مجتمعا فرنسيا موحدا في أهدافه ومصيره رغم تركيبته العرقية واللغوية والدينية والمذهبية المعقدة والمختلفة، وصقلته الظروف لتتكون لديه عقدة الجزائر فرنسية وحتمية المحافظة عليها، والعمل على أن يبق العنصر الأوحده المتفوق وسيد البلاد، رغم أنه يمثل الأقلية أمام الشعب الجزائري صاحب الأرض الأصل والذي يمثل الغالبية العظمى لسكان هذا الوطن.

ومن منطلق الخشية والخوف والقلق الذي عاشته هذه الأقلية عملت كل ما في طاقتها لإبقاء الأوضاع على ما هي عليه،مستخدمة كل الوسائل والأساليب المتاحة المشروعة منها وغير المشروعة ومستغلة ظاهرة التفوق في القوة المادية والعسكرية والسياسية والثقافية لإحكام سيطرتها على البلاد والعباد .

من سياسة القمع الوحشي إلى سياسة طمس وتشويه حضارة الأمة ومحاربة الديانة الإسلامية والعلماء الى سياسة التجهيل والتغريب الثقافي واللغوي من خلال مدارسها الفرنكوفونية الفرونكوفيلية،إلى محاربة كل صحوة أو نخضة علمية أو إصلاحية أو وطنية تحررية والتنكيل وبزعمائها وروادها وقطع الطريق عليهم وتحطيم انجازاتهم ،وهذا

ما عاشته وعاشتته القوة الوطنية الحية طيلة الفترة الاستعمارية وخاصة في النصف الأول من القرن العشرين، وتعتبر جمعية العلماء المسلمين الجزائريين كحركة إصلاحية نموذجاً حياً لما تعرضت له الحركة الوطنية الجزائرية من سياسة البطش المادي والمعنوي من قبل الإدارة الاستعمارية والأقلية الأوربية .

البيبلوغرافية:

- أبو القاسم سعد الله، (1983) الحركة الوطنية الجزائرية 1900 – 1930 م، ج 2، ش ون ت، الجزائر.
- يحيى بوعزيز، (2009) الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية الجزائرية من خلال نصوصه (1912 – 1948 م)، طبعة خاصة، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر.
- يحيى بوعزيز، (2007) سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية 1830 – 1954 م، د و م ج، الجزائر.
- شارل اندري جوليان، (1976) إفريقيا الشمالية تسير، ترجمة المنجي سليم وآخرون، الدار التونسية للطبع والنشر، تونس.
- صالح عباد، (1984) المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر 1870 – 1900 م، د م ج، الجزائر.
- كمال كاتب، (2011) اوريون اهالي ويهود بالجزائر (1830 – 1962 م)، تمثيل وحقائق السكان، ترجمة رمضان زيدي ط1، دار المعرفة، الجزائر.
- عبد الله مقلاتي، (2013) في جذور الثورة الجزائرية، شمس الزيبان للنشر و التوزيع، الجزائر.

- عبد الكريم بوصفصاف، (2013) جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وعلاقتها بالحركات الجزائرية الاخرى (1931 – 1945 م)، دار البهاء والنور والنشر والتوزيع، قسنطينة.
- الفضيل الورتلاني، (2007) الجزائر الثائرة، دار الهدى للطباعة للنشر والتوزيع، عين مليلة (الجزائر).
- شارل روبر احيرون، (2013) المجتمع الجزائري في مخبر الايديولوجيات الكولونيالية، ط2، ترجمة وتقديم وتعليق الدكتور محمد العربي ولد خليفة، منشورات تالة (الابيار) الجزائر.
- رابح لونيسي واخرون، (2010) تاريخ الجزائر المعاصر 1830 – 1989، ج1، دار المعرفة، الجزائر.
- داعي محمد، (2014-2015). الاقلية الاوربية في الجزائر مابين 1945 – 1962، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجليلي اليابس، بسيدي بلعباس.
- محمد طاهر فضلاء، (1984) دعائم النهضة الوطنية الجزائرية، ط1، دار البعث للطباعة والنشر قسنطينة (الجزائر).
- عمار هلال، (1984) مقال تحت عنوان * الطلبة الجزائريون في الازهر عام 1916، مجلة الثقافة، العدد 76، الجزائر.
- علي مرحوم، (1975) مقال تحت عنوان * لمحات من حياة الشيخ بن باديس، مجلة الاصاله، العدد 24، قسنطينة (الجزائر).

- ابو القاسم سعد الله، (1984) مقال تحت عنوان * مدارس الثقافة العربية في المغرب العربي 1830 – 1954، مجلة الثقافة، العدد 79، يناير – فبراير، المؤسسة الوطنية للفنون والطباعة، الجزائر.
- تركي رابح، (1985) مقال تحت عنوان * دور جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في المقاومة الوطنية، مجلة الثقافة، عدد 86، الجزائر.
- تركي رابح، (1975) مقال تحت عنوان * ابن باديس ونشأة الحركة الاصلاحية في الجزائر *، مجلة الاصاله، السنة 4، العدد 24، مطبعة البعث قسنطينة (الجزائر).
- سعدي بريان، (2008) مقال تحت عنوان * صفحة ظالمة ومظلمة من تاريخ الاستعمار الفرنسي * هنري بورجو، مجلة اول نوفمبر، العدد 172، الجزائر.
- من اثار الامام عبد الحميد بن باديس، رئيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، (1985)، ج 4، ط 1، وزارة الشؤون الدينية، مطبوعات البعث للطباعة والنشر قسنطينة (الجزائر).
- العربي التبسي، (1982) من خطبة مناسبة اجتماع الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها 31 اوت 1951 م، المنار، العدد 8، ش و ن ت، الجزائر.
- مجلة كيف تحررت الجزائر؟، (1979) طبعة خاصة بالذكرى الخامسة والعشرون لثورة نوفمبر وزارة الاعلام والثقافة الجزائر.
- بشير بلمهدي علي، (2018) مداخله تحت عنوان * سياسة التضييق والمراقبة والتنظير للقتل من قبل اجهزة الامن الفرنسية تجاه علماء الدين الجزائريين اثناء الثورة 1954 – 1962، الملتقى الدولي حول جرائم الاحتلال الفرنسي في الجزائر، جامعة معسكر.

